



استشراف أفق التبادل التجاري بين الجزائر و موريتانيا على إثر افتتاح المعبر الحدودي *The prospect of trade between Algeria and Mauritania following the opening of the border crossing*

مصطفىلوي سفيان

زلال حمزة

مخبر التكامل الاقتصادي الجزائري الإفريقي،

مخبر التكامل الاقتصادي الجزائري الإفريقي،

جامعة أدرار، الجزائر

جامعة أدرار، الجزائر

mostefaoui_sofiane@univ-adrar.edu.dz

zell.hameza@univ-adrar.edu.dz

تاريخ النشر: 2025/09/04

تاريخ القبول: 2025/07/30

تاريخ الإرسال: 2025/06/09

ملخص:

تسعى هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على الاقتصاد الجزائري والاقتصاد الموريتاني، مع عرض التأثيرات المختلفة التي طالت المؤشرات الاقتصادية في كلا البلدين خلال الفترة من 2019 إلى 2022. يأتي ذلك في سياق التغيرات الجيواقتصادية التي شهدتها القارة بعد تفعيل منطقة التبادل الحر القارية الإفريقية. كما تم استشراف آفاق المبادلات التجارية بين الدولتين، من خلال الاستفادة من التسهيلات التجارية المقدمة للمتعاملين الاقتصاديين في الجانبين عن طريق استغلال المعبر الحدودي الذي يربط بينهما. وقد تم استخدام الطريقة القياسية لمعالجة البيانات واستشراف حجم المبادلات التجارية الثنائية على المدى القصير. كما تم تسليط الضوء على الأهمية الاستراتيجية للمعبر والإضافة النوعية التي يقدمها لزيادة معدل المبادلات التجارية بين البلدين..

الكلمات المفتاحية: مبادلات تجارية، منطقة تبادل حر. معبر حدودي. استشراف. مؤشرات.

Abstract

This study seeks to shed light on the Algerian and Mauritanian economies, presenting the various impacts on economic indicators in both countries during the period from 2019 to 2022. This comes in the context of the geoeconomic changes witnessed on the continent following the activation of the African Continental Free Trade Area. The prospects for trade between the two countries were also explored, by taking advantage of the trade facilities provided to economic operators on both sides by exploiting the border crossing linking them. The standard method was used to process data and forecast the volume of bilateral trade in the short term. The study also highlighted the strategic importance of the crossing and the qualitative contribution it offers to increasing the rate of trade between the two countries..

Key Words: Trade exchanges, Free Trade Area, Border Crossing, Outlook, Indicators.

JEL Classification: F14, F15, R42.

*مرسل المقال: زلال حمزة (zell.hameza@univ-adrar.edu.dz)



المقدمة:

تُعتبر العلاقة بين الجزائر وموريتانيا تاريخية ومستقرة، حيث تستند إلى حسن الجوار والتوافق في وجهات النظر بشأن القضايا الدولية والإقليمية. كما تتشابه أهداف البلدين وسياساتهما الاقتصادية، التي تهدف إلى إعادة هيكلة الاقتصاد وتعزيز الاندماج الأفريقي. وقد وقع الطرفان عدة مذكرات تفاهم واتفاقيات تغطي مجالات متعددة، أبرزها الجانب الاقتصادي. وقد بادرت الجزائر ببرمجة مجموعة من المشاريع الاستثمارية بالتعاون مع موريتانيا لزيادة معدل التبادل التجاري بينهما. ويُعتبر المعبر الحدودي من أهم المشاريع التي تحظى برعاية سياسية عالية المستوى، حيث يُعول عليه لدعم الحركة التجارية بين البلدين ويمثل بداية لإنشاء منطقة التجارة الحرة.

الاشكالية: ما هو أفق التبادل التجاري الجزائري الموريتاني في ظل افتتاح المعبر الحدودي؟

الفرضيات:

- سيُساهم المعبر الحدودي في تسهيل حركة التجارة الثنائية وزيادة حجم التبادل التجاري بين الجانبين.
- افتتاح المعبر الحدودي وحده لا يكفي لتعزيز الحركة التجارية بين الجانبين وزيادة حجم التبادلات التجارية بينهما.

المنهج المستخدم في الدراسة: خلال هذه الدراسة تم استخدام ثلاث مناهج، المنهج التاريخي والمنهج الوصفي التحليلي و المنهج الاستقرائي ذلك لملائمتهم و متطلبات الدراسة.

الأدوات المستعملة: تم خلال الدراسة الاعتماد على برنامج EViews و طريقة التمهيد الأسّي هولت وينتر الغير موسمية Method: Holt-Winters No Seasonal.

I. مسار التعاون الاقتصادي للبلدين الجزائري الموريتاني:

في هذا المحور، سنستعرض تاريخ العلاقات بين الجزائر وموريتانيا، مع التركيز على المحطات الرئيسية التي مرت بها. كما سنتناول السبل التي تم اتباعها من قبل الطرفين لتعزيز العلاقات الثنائية، لاسيما في الجانب الاقتصادي.

1. تاريخ التعاون الاقتصادي الجزائرية الموريتانية:

تتميز العلاقات الجزائرية الموريتانية بطابع خاص وتاريخي، حيث كانت موريتانيا من أبرز الداعمين للثورة الجزائرية على الصعيدين المادي والدبلوماسي. وبعد استقلال الجزائر، شهدت العلاقات بين البلدين تبادلاً للزيارات بين الوفود الجزائرية والموريتانية، بهدف استكشاف سبل التعاون، خاصة في المجال الاقتصادي. وفي 17 مارس 1965، تم توقيع عدة اتفاقيات بين الجانبين في مجالات النقل الجوي والثقافة والفن، بالإضافة إلى المجال التجاري.

وبعد التغيير الذي طرأ على القيادة الجزائرية في عام 1965 وتولي الرئيس هواري بومدين الحكم بدلاً من أحمد بن بلة، لم تتأثر العلاقات الثنائية بل ازدادت قوة وازدهاراً. فقد قدمت الجزائر منحاً دراسية للأطباء والمهندسين والأطر العسكرية والمدنية الموريتانية في المعاهد والجامعات الجزائرية بين عامي 1967 و 1975. كما لعبت الجزائر دوراً بارزاً في إطلاق العملة الوطنية الموريتانية "الأوقية" وتأسيس البنك المركزي الموريتاني في 1 مايو 1973، مما



ساهم في تحرير الاقتصاد الموريتاني من التبعية ، حيث كانت موريتانيا سابقاً جزءاً من مجموعة غرب إفريقيا وتستخدم الفرنك الغرب افريقي. هذا ما جاء بمذكرات الرئيس الموريتاني الراحل المختار ولد دادة "...وما كان لإنشاء العملة الوطنية و البنك المركزي، في 1973، أن يتحققا في الظروف الجيدة التي تما فيها لولا العون النفيس الذي قدمته لنا السلطات المصرفية الجزائرية حيث طبقت حرفياً أوامر رئيس الجمهورية التي أعطت الأولوية المطلقة لكل العمليات المعقدة التي سبقت مولد الأوقية " (ولد دادة، 2007 صفحة 426) .

وتواصل التعاون الثنائي على عدة أصعدة من أهمها قطاع المحروقات، فقد أنشأت الجزائر بموريتانيا مصفاة للبترول خلال سنة 1973 ، و في مجال الصيد البحري تم ابرام اتفاقية تعاون بمدينة نواكشوط بتاريخ 11 يونيو 1987 ونصت هذه الاخيرة على خلق مشاريع مشتركة في مجال الصيد البحري و استغلال الثروات السمكية لتوفير متطلبات السوقين من هذه المادة و التوجه الى التصدير حيث يعتبر هذا المجال من بين الركائز التي يعتمد عليها الاقتصاد الموريتاني.

2. تعزيز التعاون الثنائي بين الجزائر وموريتانيا.

ان النهضة الاقتصادية في الجزائر و موريتانيا خلال السنوات الاخيرة مهدت للإعادة ربط علاقات في مجالات مختلفة على رأسها المجال الأمني حيث تعرف الحدود البرية بين البلدين مخاطر متعددة خاصة في ضوء الصراعات الاقليمية و عدم الاستقرار الذي تعرفه دول الجوار، هذا ماساهم بشكل مباشر في توحيد الجهود لرفع مستوى التنسيق والتعاون، و المجال الاقتصادي يهدف الطرفين الى بناء بنية تحتية وفق التوجه الافريقي لبناء الاندماج الاقتصادي الافريقي، وقد وقع البلدين على اتفاقية انشاء منطقة التبادل الحر الافريقية التي يعول عليها لبناء تكامل اقتصادي قاري يجابه التكتلات الاقتصادية العالمية. اذ يرى الطرفين أن الحلول الاقتصادية لمشاكل الدول الافريقية، تكمن في اندماجها وتكاملها وفق مبادئ الاتفاق المؤسس لمنطق التجارة الحرة القارية الافريقية التي ينبثق عنها انشاء سوق موحدة للخدمات و السلع و تيسير حركة تنقل الأشخاص داخل القارة وفق الرؤية الإفريقية "افريقيا متكاملة و مزدهرة و مسالمة "

وقد سخرت الجزائر و موريتانيا كافة الامكانيات و الآليات من أجل الرفع من معدل التبادل التجاري البيني. من خلال منح تسهيلات للمتعاملين الاقتصاديين من حيث تقليص المعاملات الجمركية و تبسيط الاجراءات الادارية .

كما عرفت أشغال الدورة الـ 19 للجنة الكبرى المشتركة الجزائرية_الموريتانية للتعاون المعقدة بتاريخ 14 سبتمبر 2022، التوقيع على 26 اتفاقية اغلبها تصب في المجالات الاقتصادية. على غرار البحث و التنقيب على المحروقات و المعادن و تبادل الخبرات و تعزيز الاستثمارات في الطاقات المتجددة. كما تم دراسة طرق امداد موريتانيا بالمواد الطاقوية و ايجاد سبل بناء خطوط للربط الكهربائي من الجزائر نحو موريتانيا. بالإضافة الى ذلك تم دراسة عملية تطوير صناعة الأسمدة الفوسفاتية والأزوتية بين الطرفين لتعزيز الفلاحة و تطويرها.

ومن بين المشاريع الاستراتيجية البارزة التي يُعتمد عليها لتعزيز التنمية الاقتصادية بين الجزائر وموريتانيا يبرز المعبر الحدودي مصطفى بن بولعيد. هذا المعبر، الذي يربط ولاية تندوف الجزائرية بنظيرتها الزويرات الموريتانية، تم التوقيع على إنشائه في 2 نوفمبر 2017 بالعاصمة الموريتانية نواكشوط. وقد التزم الطرفان باتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لإنعاش الحركة التجارية الثنائية. ورافق تدشين هذا المعبر إطلاق عدة مشاريع تنموية تهدف إلى تحسين كفاءة البنية التحتية المشتركة. من أبرزها مشروع إنشاء الطريق البري الذي يربط بين مدينتي تندوف وزويرات، والذي يمتد على مسافة 984 كيلومترا. ويُعول على هذا الشريان ليكون دعامة للتبادل التجاري الثنائي، من خلال تسهيل عملية نقل السلع واستقبالها في أفضل الظروف، بفضل المرافق الحيوية التي يوفرها، مثل مستودعات التخزين ومحطات الراحة والتزويد الوقود. كما يسعى هذا المشروع إلى تحقيق الهدف الاقتصادي الجزائري المتمثل في الانضمام إلى نادي الدول المصدرة نحو البلدان الإفريقية، من خلال تنويع المنتجات و اكتساب مستهلكين جدد داخل القارة.

II. دراسة التغيرات في المؤشرات الاقتصادية لكل من الجزائر وموريتانيا خلال الفترة من 2019 إلى 2022.

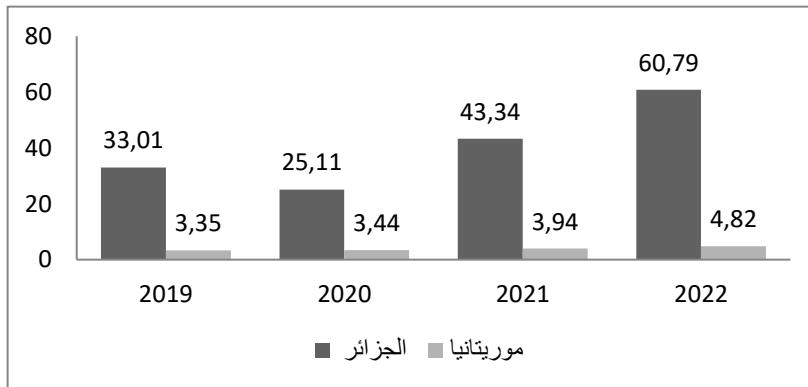
خلال السنوات الأخيرة، شهد البلدان عدة تقلبات في مؤشرات اقتصادهما، نتيجة لعوامل داخلية وخارجية. في هذا السياق، سيتم استعراض الإحصائيات المتعلقة بهذه المؤشرات، بالإضافة إلى الإجراءات التي اتخذها البلدان لتنمية وتطوير اقتصاداتهما، وتكييفها مع المتطلبات الإقليمية والعالمية.

1. الصادرات و الواردات في البلدين :

تعتبر المبادلات التجارية مع الخارج عملية هامة في تحديد كفاءة الاقتصاد حيث تعبر الصادرات عن مجموع ما يتم تصديره الى الخارج من سلع و خدمات ، بينما تعد الواردات ما يتم استيراده من سلع و خدمات من الخارج. و من خلال استغلال المعطيات التي يوفرها موقع الالكتروني للبنك الدولي و بعض المواقع ذات الصلة. تم الحصول على الأعمدة البيانية التالية:

الشكل 1: أعمدة بيانية "صادرات الجزائر و موريتاني خلال السنوات من (2019-2022)

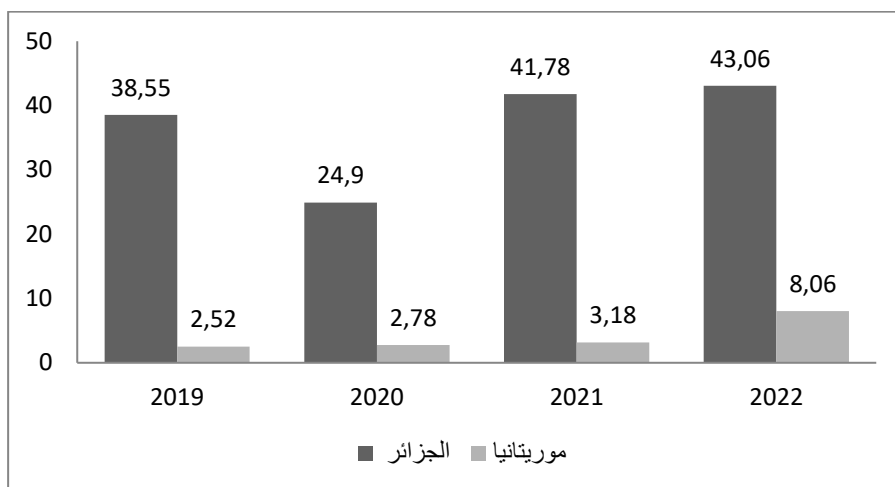
الوحدة مليار دولار.



المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الموقع الرسمي للبنك الدولي



الشكل 2: اعمدة بيانية "واردات الجزائر و موريتاني خلال السنوات من (2019-2022) الوحدة مليار دولار.



المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الموقع الرسمي للبنك الدولي

يتشابه الاقتصادان الجزائري والموريتاني في اعتمادهما الكبير على الاستيراد لتلبية معظم احتياجات أسواقهما، وإن كان ذلك بدرجات متفاوتة. كما يلعب عدد السكان دورًا حاسمًا في تحديد حجم المبادلات التجارية بين البلدين، مما يفسر الفجوة الكبيرة بين قيمة صادراتهما و وارداتهما. لفهم هذا التباين في المبادلات التجارية سنقوم بدراسة الميزان التجاري ومعدل التغطية.

2.1 الميزانين التجاريين للبلدين:

يعرف الميزان التجاري على أنه مقياس للمبادلات التجارية مع الخارجية حيث يتم تحديد حالته (الفائض أو العجز) من خلال طرح قيمة صادرات البلد من قيمة وارداته في فترة زمنية عادة ما تكون سنة. فإذا كانت القيمة المسجلة موجبة أي صادرات الدولة أكبر من وارداتها يشير ذلك الى حالة فائض، وفي حالة تسجيله قيمة سالبة أي الواردات أكبر من الصادرات فتكون حالة عجز. ومن خلال الجدول الآتي نعرض القيم التي سجلت في الميزانين التجاريين للبلدين خلال السنوات الاربعة.

الجدول 1: الميزان التجاري الجزائري و الموريتاني خلال السنوات من (2019-2022) الوحدة مليار دولار.

2022	2021	2020	2019	
17,73	1,56	0,21	-5.54	الجزائر
-3,24	0.76	0.66	0.83	موريتانيا

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الموقع الرسمي للبنك الدولي



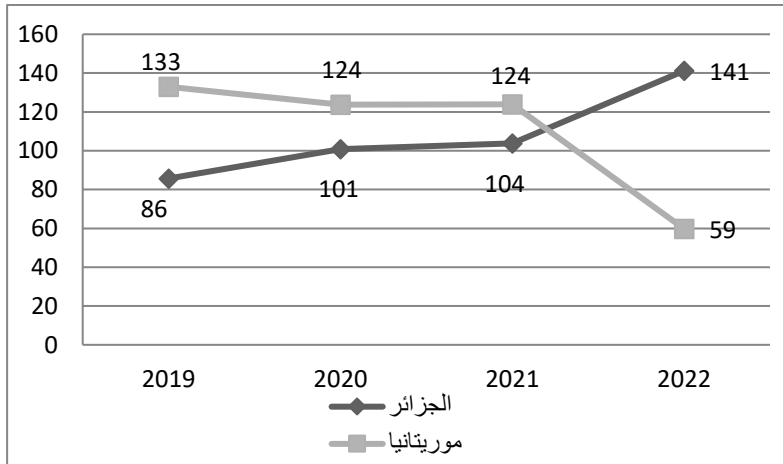
شهد الميزان التجاري الجزائري تحولاً نوعياً من العجز إلى الفائض، حيث ارتفع بشكل متسارع. فقد انتقل من حالة العجز في عام 2019 إلى تحقيق فائض تجاوز 17.5 مليار دولار في عام 2022، بعد ارتفاعه في عامي 2020 و 2021. في المقابل، كانت قيمة الميزان التجاري الموريتاني متقاربة، حيث لم تتجاوز المليار دولار خلال السنوات الثلاث الأولى، ثم انتقل إلى حالة العجز في عام 2022، على عكس الميزان التجاري الجزائري.

3.1 معدلات التغطية للبلدين :

يعرف معدل التغطية على انه تعبير لمد تغطية قيم الوحدات المصدرة من سلع أو الخدمات لقيم الوحدات التي يتم استيرادها، و يعكس قدرة تحكم الدول بواردها مقابل صادراتها. حيث اذا انخفض هذا المعدل عن 100 فيدل

عن ضعف الواردات مقابل الصادرات. و العكس صحيح ويتم حسابه كالتالي: $100 \times \frac{\text{الصادرات}}{\text{الواردات}}$

الشكل 3: منحني "لمعدلات التغطية خلال السنوات من (2019-2022)



المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الموقع الرسمي للبنك الدولي

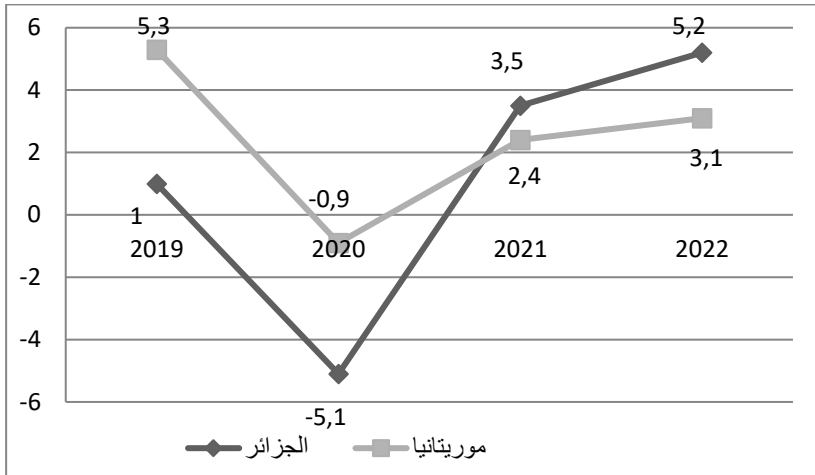
أخذ معدل التغطية في الجزائر نسق تصاعدي خلال السنوات الثلاث الأولى، و انتقل من 86 % سنة 2019 الى 141% سنة 2022. أما الجانب الموريتاني كان العكس بتسجيل معدل تغطية منحدر و انتقل من 133 % سنة 2019 الى 59 % سنة 2022.

4.1 معدل نمو الناتج المحلي في البلدين:

معدل نمو الناتج المحلي من بين أهم المؤشرات التي تعكس أداء الاقتصاد و تطوره، ويعرف الناتج المحلي على أنه مجموع ما يتم انتاجه من سلع و خدمات خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة. ويؤثر معدل الناتج المحلي على أغلب المؤشرات الاقتصادية كالتضخم و البطالة و سعر الصرف و معدل الفائدة. و في التالي سيتم عرض معدل نمو النتائج المحلي المسجل في البلدين خلال الفترة المدروسة.



الشكل 3: منحى معدلات نمو الناتج المحلي في البلدين خلال السنوات من (2019-2022)



المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الموقع الرسمي للبنك الدولي.

قدر معدل نمو الناتج المحلي الموريتاني في سنة 2019 بـ 5,3% اذ يفوق بكثير نظيره الجزائري في نفس السنة الذي قدر بـ 1%، أما بالنسبة لسنة 2020 كان المعدلين سالبين الا أن المعدل الذي سجله الاقتصاد الجزائري أضعف من الذي سجله الاقتصاد الموريتاني . وفي سنة 2021 انتعشا الاقتصادين وسجلا معدلين موجبين، بنسب متفاوتة أعلاها كان في الاقتصاد الجزائري بـ 3,5% و الموريتاني بـ 2,40%. واستمر هذا الارتفاع ليصل الى 5,2% في الجزائر و 3,1% في موريتاني سنة 2022.

5.1 معدل الانفتاح التجاري في البلدين :

يشير معدل الانفتاح التجاري الى مدى اعتماد اقتصاد البلد على التجارة الخارجية فإذا كانت قيمة الصادرات و الواردات مجتمعة تشكل نسبة كبيرة من الناتج المحلي الاجمالي فإن ذلك يعني أن البلد يمتلك معدل انفتاح تجاري

$$\text{ع.ال. ويتم حسابه بالطريقة التالية : } \frac{\text{الواردات} + \text{الصادرات}}{\text{الناتج الداخلي الخام}} \times 100$$

كخطوة أولى لحساب معدل الانفتاح التجاري في البلدين، سيتم الاعتماد على بيانات الناتج الداخلي الخام المتاحة على الموقع الرسمي للبنك الدولي.

الجدول 2: جدول الناتج الداخلي الخام (PIB) في البلدين خلال السنوات من (2019-2022)

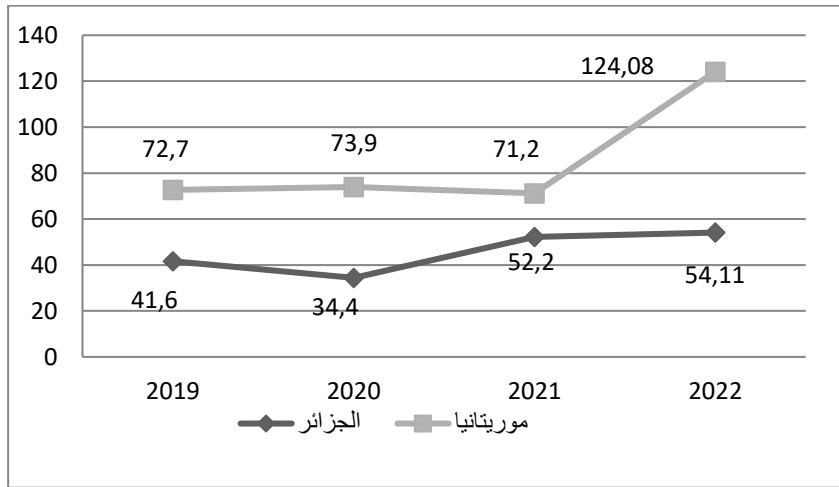
الوحدة مليار دولار

2022	2021	2020	2019	
191,91	163.04	145.01	171.77	الجزائر
10,38	10.00	8.41	8.07	موريتانيا

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الموقع الرسمي للبنك الدولي.

الشكل 4: منحى لمعدلات الانفتاح التجاري للبلدين خلال السنوات من (2019-2022)

الوحدة مليار دولار



المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الموقع الرسمي للبنك الدولي.

تشير المعطيات المتحصل عليها أن معدل الانفتاح التجاري الدولي في الجزائر بلغ أدنى مستوياته في عام 2020 حيث سجل 34,4%، بينما حقق أعلى نسبة في عام 2022، حيث بلغت 54.11%. أما بالنسبة للاقتصاد الموريتاني، فقد كانت أدنى نسبة له في عام 2021، حيث بلغت 71.2%، في حين سجل أعلى نسبة في عام 2022، حيث وصلت إلى 124.47%. وبذلك، يتضح أن متوسط معدل انفتاح الاقتصاد الموريتاني، الذي يبلغ 85.47%، يعكس انفتاحاً أكبر مقارنة بالاقتصاد الجزائري، الذي يبلغ متوسط انفتاحه 45.57%.

2. تحليل التغيرات الاقتصادية في البلدين:

شهدت اقتصادات البلدين تغيرات ملحوظة على مدار السنوات الأربع الماضية، حيث تأثرت بعدة عوامل داخلية وخارجية. بناءً على ذلك، اتخذت الدولتان مجموعة من الإجراءات للتحكم في اقتصادها وفقاً لهذه المعطيات. سنقوم في هذا السياق بتحليل ومقارنة هذه التغيرات، بالإضافة إلى استعراض السياسات الاقتصادية والإجراءات المتبعة لضبط المؤشرات الاقتصادية وتحقيق الأهداف المحددة.

1.2 تحليل التغيرات الاقتصادية في الجزائر :

في عام 2019، شهدت الجزائر مجموعة من التغيرات السياسية مما حال دون استغلال العائدات النفطية في تنفيذ مشاريع تنموية تعزز صادرات الدولة خارج قطاع المحروقات. وقد أدى ذلك إلى عجز في الميزان التجاري وتراجع معدل التغطية ونمو الناتج المحلي.



أما في عام 2020، فقد تأثر الاقتصاد الجزائري بشكل كبير جراء تداعيات جائحة كوفيد-19، حيث أدى الانكماش الذي أصاب الاقتصاد العالمي والانخفاض في المداخليل البترولية نتيجة الانخفاض الحاد في أسعار المحروقات، بالإضافة إلى تراجع إيرادات الضرائب نتيجة الإجراءات الصحية المفروضة على المؤسسات الاقتصادية. استجابة لهذه التحديات، اتخذت السلطات الجزائرية مجموعة من الإجراءات العاجلة للتحكم في الوضع. على صعيد السياسة المالية، أقرت الحكومة في قانون المالية التكميلي لعام 2020 تخفيض ميزانية التسيير بنسبة 30%، وذلك تماشياً مع استمرار انخفاض أسعار النفط، بهدف الحفاظ على التوازن المالي. كما عملت على تقليص فاتورة الاستيراد من خلال تشديد الرقابة على عمليات الاستيراد ومكافحة تضخيم الفواتير. وفيما يتعلق بالإجراءات النقدية، تم تخفيض معدل الفائدة من 3.5% إلى 3% خلال شهر أبريل، مع تمديد آجال تسديد القروض. وتم خفض معدل الاحتياط الاجباري من 10% إلى 3% شهر سبتمبر. وهذا من أجل انعاش النسيج الاقتصادي. بالإضافة الى اطلاق "الخطة الوطنية للإنعاش الاقتصادي والاجتماعي 2020_2024"، التي تهدف الى تحرير الاقتصاد الجزائري من الاعتماد على المحروقات وتشجيع الصادرات خارج المحروقات من خلال اقرار مجموعة من التدابير و الاجراءات التي كانت كالتالي: (زهرة، 2021، صفحة 148)

- إلغاء الرسوم الجمركية و الضرائب الخاصة بعمليات التصدير نحو الخارج.
- اقرار تعويضات مالية للمصدرين عن تكاليف نقل منتجاتهم نحو الخارج.
- منح المصدرين حق الاحتفاظ بجزء من العملة الصعبة المتأتية من عملية التصدير.
- زيادة المدة اللازمة لإدخال العائدات المالية المترتبة عن عملية التصدي.

وكنتييجة لهذه الاجراءات سجلت سنة 2021 تعافي الاقتصاد الجزائري بارتفاع قيمة الصادرات و تسجيل فائض في الميزان التجاري مع معدل تغطية مقبول و صعود معتبر لمعدل نمو الناتج المحلي، اضافة الى ارتفاع اسعار المحروقات التي ضخمت ما قيمته 35 مليار دولار بنسبة زيادة تقدر بـ 57% مقارنة بالسنة السابقة، بسبب استرجاع الاقتصاد العالمي نشاطه تدريجياً بفعل تخفيف الإجراءات الصحية الخاصة بالجائحة. و حققت الصادرات الجزائرية خارج المحروقات مداخيل غير مسبقة بقيمة 5 مليار دولار. نتيجة تطبيق خطة الإنعاش الاقتصادي و الاجتماعي 2020_2024 التي اعتمدتها الحكومة و التي اعطت عناية كبيرة لعملية التصدير و مرافقة المصدرين من خلال جملة من التحفيزات.

وعرفت سنة 2022 استمرار في الانتعاش الاقتصادي باستمرار ارتفاع معدل نمو انتاج المحلي و ارتفاع معدل التغطية بشكل ملحوظ بسبب ارتفاع قيمة الصادرات خاصة خارج المحروقات بقيمة 7 مليارات دولا لأول مرة، هذا ماساهم في الحفاظ على مستوى احتياطي الصرف.

أما بالنسبة لمعدل الانفتاح التجاري فعلى اثر العجز المسجل في الميزان التجاري الجزائري لسنة 2019 من خلال سياسة التجارة الخارجية عملت الحكومة على سن مرسوم تنفيذي رقم 19_12 المؤرخ في 24 جانفي 2019 يعدل المرسوم التنفيذي رقم 18_02 المؤرخ في 7 يناير 2018 و المتضمن تعيين البضائع موضوع



التقييد عند الاستيراد ويهدف هذا القانون الى تقييد عملية استيراد بعض المنتجات من خلال زيادة نسبة الرسوم الجمركية و اضافة رسوم وقائية أخرى على بعض المواد وهذا من أجل الحصول على إتاوة جديدة من عملية الاستيراد اضافة الى تقليص الاستيراد بغية التحكم أكثر في الميزان التجاري.

وبالنسبة لسنة 2020 التي شهدت تداعيات الجائحة قامت الحكومة الجزائرية بإصدار قوانين تقييد عملية التصدير من خلال منع تصدير 30 منتج ذات صلة مباشرة بالصحة العمومية للمواطن الجزائري لتفادي تسجيل نقص خلال هذه الفترة، وقد اسدى رئيس الجمهورية تعليمات ترمي الى منع استيراد المواد الفلاحية خلال موسم جنيها محليا وذلك للحفاظ على مبيعات المنتج المحلي و تشجيع الانتاج الفلاحي و تخفيض فاتورة الاستيراد، كما تم رقمنة قطاع التجارة الخارجية و اعداد بطاقة وطنية للمنتجات الجزائرية و بطاقة للمستوردين و المصدرين لتفادي تصدير المنتجات المدعمة. وهذا ما جعل معدل الانفتاح التجاري يسجل انخفاض بالمقارنة مع السنة السابقة.

وامتازت سنة 2021 بانتعاش اقتصاد الجزائري من خلال تسجيل فائض في الميزان التجاري و ارتفاع الصادرات بالمقابل انخفاض الواردات، و نشير الى الدور الهام الذي لعبته السياسة الاقتصادية التي ساهمت بشكل كبير في رفع نسبة الصادرات خارج المحروقات باتخاذ اجراءات تشجيعية هي الأولى من نوعها وهذا ما ساهم في تحرر نوعي للتجارة الخارجية ما رفع معدل الانفتاح التجاري. وتواصلت السياسة الاقتصادية التي اعتمدتها الجزائر في عملية تشجيع الصادرات خارج المحروقات خلال سنة 2022 التي نتج عنها ارتفاع المداخيل خارج المحروقات مع استمرار سياسة ضبط الواردات من خلال تنظيم عملية الاستيراد وخفض عدد المستوردين.

2.2 تحليل التغيرات الاقتصادية في موريتانيا:

بالنسبة للاقتصاد الموريتاني الذي تعتبر الفلاحة من بين الموارد الاساسية للدخل و تشغل نسبة هامة من السكان، الا أن هذ القطاع يعتمد على النهج التقليدي. هذا ما جعله يتأثر بموجة الجفاف التي مست البلاد خلال سنة 2019 ما نتج عنه عدم تحقيق معدل نمو الناتج المحلي الذي كان متوقع أن يصل الى 6.2% الا أن الصادرات الموريتانية غطت على الواردات بدليل معدل التغطية المقبول الذي حققته.

و في سنة 2020 أُلقت جائحة كوفيد-19 بضلالها على الاقتصاد الموريتاني كسائر اقتصادات العالم. و أثرت بالسالب على الديناميكية التي كان يسير بها، حيث كان متوقع أن يرتفع الناتج الداخلي الخام بحوالي 6.3% خلال السنة الا أنه شهد تراجع واستقر عند 3.2 - ٩%. كما تراجع الفائض في الميزان التجاري و معدل التغطية. نتيجة تناقص الطلب على الصادرات الموريتانية خاصة المتعلقة بالمواد الخام كالحديد و المعادن بسبب توقف معظم المصانع العالمية. ويتحمل الاقتصاد أيضا عبئ خدمة المديونية بقيمة 220 مليون دولار، بالإضافة الى استمرار العوامل المناخية كالجفاف وارتفاع درجات الحرارة و الفيضانات. وسعيًا من الحكومة الموريتانية لتدارك الوضع، اطلق الرئيس الموريتاني برنامج "أولوياتي" الموسع لمجابهة هذه التداعيات و انعاش الاقتصاد بتكلفة قدرت بـ 24,162 مليون أوقية. وجاءت هذه الخطة في ست ركائز. تنمية البنية التحتية الداعمة للنمو، تحسين العرض الاجتماعي و



دعم الطلب، تهمين مقدرات القطاعات الإنتاجية و التعجيل بتحقيق الاكتفاء، بالإضافة الى دعم القطاع الخاص لخلق فرص العمل. (اللجنة الوزارية المشتركة للانعاش الاقتصادي، 2020، صفحة 5)

ولتنفيذا هذا البرنامج تم استحداث صندوق لاستراتيجية الاستثمار. و تبسيط الاجراءات الادارية أمام المستثمرين و تعزيز مناخ الأعمال. و وضع القواعد المؤسسية لحكامة قوية تدعم القطاع الخاص تحظى بالعناية اللازمة. وعلى مستوى السياسة النقدية و المصرفية تم تخفيض معدل الفائدة من 6.5 الى 5 % وهذا من أجل تشجيع العملية الاستثمارية و توسيعها.

و عرفت سنة 2021 انتعاش الاقتصاد الموريتاني و وضع مستقر حيث سجل فائض بالميزان التجاري و معدل التغطية و كذا معدل الناتج المحلي. وهذا نتيجة للإجراءات المتخذة اضافة الى تحسن الوضع الصحي العالمي واسترجاعه لحركته الانتاجية تدريجيا.

غير ان سنة 2022 سجلت وضع سالب في الميزان التجاري ومعدل تغطية اقل من 100، وذلك رغم ارتفاع الصادرات من الذهب و المنتجات السمكية الا أن هذه الزيادة لم تكن لتغطي على الزيادة التي سجلتها قيمة الواردات خاصة في المحروقات و المواد الغذائية و مواد البناء التي شهدت اسعارها ارتفاع على المستوى الأسواق العالمية. وتعد نسبة الانفتاح التجاري في الاقتصاد الموريتاني في ارتفاع مستمر في السنوات الأربعة وهذا يدل على انفتاح الاقتصاد الموريتاني و عدم قيام الحكومة الموريتانية بإجراءات حمائية للتحكم في الاستيراد.

من خلال الفترة المدروسة شهد الاقتصاديين عدة تأثيرات داخلية و خارجية خاصة في ظل انكماش نشاط الاقتصاد العالمي نتيجة جائحة كوفيد-19. وفي ظل اعتماد الاقتصاديين على الصادرات الريعية. تشابهت الإجراءات المتخذة في الدولتين خاصة خلال سنتي 2020 و 2021. فكلهما قمتا باعتماد خطة انعاش اقتصادي تهدف الى تغيير هيكل الاقتصاد و تحريره من الطابع الريعي، وهذا ما يعد حافز لإنجاح التعاون الثنائي. بالإضافة الى ذلك تعد معدلات الانفتاح التجاري للبلدين جد مقبولة وتعكس استعداد الطرفين للتعاون التجاري و الرفع من وتيرة مبادلاتهما.

كما تبنت الدولتين عدة مشاريع استراتيجية تهدف للرفع من مبادلاتها التجارية ابرزها افتتاح المعبر الحدودي و بداية انجاز الطريق الرابط بين تندوف و الزويرات، اضافة الى وضع أسس انشاء منطقة التبادل الحر بين البلدين.

II. استشراف أفق التبادل التجاري بين الجزائر و موريتانيا في ظل افتتاح المعبر الحدودي

تعتبر البنية التحتية عنصراً أساسياً في إقامة استثمارات استراتيجية وتعزيز التبادلات التجارية. في هذا السياق، تسعى الجزائر وموريتانيا، وفقاً للاستراتيجية التي اعتمدها الاتحاد الإفريقي في اتفاقية إنشاء منطقة التبادل الحر القارية الإفريقية، إلى تطوير بنيتهم التحتية وتنفيذ مشاريع مشتركة، مثل المعبر الحدودي.

من خلال هذا المحور، سيتم توقع التغيرات التي ستعكس على حجم التبادلات التجارية بين البلدين خلال السنوات الخمس المقبلة، مع التركيز على الصادرات الجزائرية غير النفطية، وذلك لتجنب التقلبات الكبيرة في أسعار النفط التي قد تؤثر على استقرار النموذج القياسي المستخدم..

1. الأسلوب الإحصائي المستخدم في الدراسة:

يعد الاستشراف المنهج الذي يعتمد عليه من أجل إعطاء رؤى مستقبلية واضحة قدر المستطاع من خلال استخدام طرق و وسائل علمية مختلفة تساعد في اتخاذ القرارات الرشيدة في الوقت المناسب. و تفادي لقصر النظر و القرارات الغير مؤسسية. وتزداد أهمية الاستشراف بالتطور المتسارع للتكنولوجيا التي وضعت برامج خاصة بتحليل البيانات لتقليل هامش الخطأ كبرنامج IBM Waston و RapidMiner و EVIEWS وتختلف استخدامات هذه البرامج و الطرق باختلاف الهدف و البيانات و المدة الزمنية المدروسة.

ومن بين الطرق نذكر طريقة التمهيد الأسّي و التي استندنا عليها في دراستنا من أجل التنبؤ بأفق التبادل التجاري الجزائري الموريتاني وذلك بناء على المعطيات الاحصائية الخاصة بالمبادلات التجارية الجزائرية الموريتانيا خلال الفترة من 1995 الى غاية سنة 2023. وتمت معالجة المعطيات باستخدام برنامجي EVIEWS و EXCEL وفقا لمتطلبات طريقة التمهيد الأسّي.

1.1 طريقة التمهيد الأسّي هولت وينتر الغير موسمية Method: Holt-Winters No Seasonal:

تعتمد هذه الطريقة عن طريق على معادلتين و كذا ثابتين تمهيديين احدهما خاص بالعشوائية و الثاني بالاتجاه العام.

- التمهيد a : $a_t = \alpha (X_t) + (1-\alpha)(a_{t-1} + b_{t-1})$

- معامل التمهيد b : $b_t = \beta (a_t - a_{t-p}) + (1-\beta) b_{t-1}$

a_t : الاتجاه المتوسط الممهد للسلسلة عند الزمن t.

X_t : القيمة المشاهدة للسلسلة عند الزمن t.

s_t : المعامل الموسمي عند الزمن t.

b_t : الاتجاه المقدر عند الزمن t.

p : الدورة .

$b_t = b$, $a_t = a$, $b_p = 0$ حيث :

$$a_p = \bar{X} \sum_{j=1}^p S_j = p$$

التنبؤ يكون وفق الصيغة التالية :

$$X_t^p = a_t + b_t, \quad X_{t+h}^p = a_{n+1} + b_{n+1} * h$$

$$t=2, n+1$$

$$h=1,2,3,.....$$

2.1 البيانات الخاصة بالصادرات الجزائرية نحو موريتانيا خلال الفترة (1995_2023).

خلال هذه الدراسة تم تسليط الضوء على المبادلات التجارية الثنائية للبلدين خارج المحروقات انطلاقا من سنة 1995 الى غاية سنة 2023 .

جدول رقم 3: للمبادلات التجارية الجزائرية الموريتانية خلال الفترة (1995-2023) (مليون دولار)

السنوات	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001
الصادرات	2.68	4.89	0.205	0.423	1.73	1.05	5.79
السنوات	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الصادرات	8.81	16.04	35.91	20.37	15.28	14.66	16.643
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الصادرات	5.33	14.464	0.984	4.434	13.486	24.638	19.52
السنوات	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
الصادرات	40.565	57.429	24.118	46.53	38.253	69.74	240.13
السنوات	2023						
الصادرات	411						

المصدر: من اعداد الباحثين بالاستناد الى معطيات <https://oec.world/en>

3.1 تطور المبادلات التجارية الجزائرية الموريتانية خلال الفترة (1995-2023)

الشكل رقم 5 : منحى لصادرات الجزائر نحو موريتانيا خلال الفترة (1995_2023)



المصدر: من اعداد الباحثين بالاستناد على مخرجات برنامج EViews صورة لمخرجات برنامج EViews

من خلال المنحنى البياني يتبين لنا أن صادرات البلدين تأخذ منحى متزايد و غياب الاختلاف الموسمي. بشكل عام المبادلات التجارية بين البلدين ذات وتيرة متزايدة طيلة الفترة.



1.2. مقارنة بين مختلف نماذج طريقة التمهيد الأسّي بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews:

جدول رقم 4: لمقارنة نتائج طرق التمهيد الأسّي من خلال برنامج EViews

Single méthode	Double méthode
Date: 12/04/24 Time: 17:52 Sample: 1995 2018 Included observations: 24 Method: Single Exponential Original Series: EXK Forecast Series: EXK_SME	Date: 12/04/24 Time: 17:5 Sample: 1995 2018 Included observations: 24 Method: Double Exponential Original Series: EXK Forecast Series: EXK_SMD
Parameters: Alpha 0.6600 Sum of Squared Residuals 3056.742 Root Mean Squared Error 11.28558	Parameters: Alpha Sum of Squared Residuals Root Mean Squared Error
End of Period Levels: Mean 32.67123	End of Period Levels: Mean Trend
Method: Holt-Winters No Seasonal	Method: Holt-Winters Additive Seasonal
Date: 12/04/24 Time: 17:55 Sample: 1995 2018 Included observations: 24 Method: Holt-Winters No Seasonal Original Series: EXK Forecast Series: EXK_SMTWN	Date: 12/04/24 Time: 17:56 Sample: 1995 2018 Included observations: 24 Method: Holt-Winters Additive Seasonal Original Series: EXK Forecast Series: EXK_SMTWA
Parameters: Alpha 0.5700 Beta 0.0000 Sum of Squared Residuals 2906.142 Root Mean Squared Error 11.00406	Parameters: Alpha 0.5900 Beta 0.0000 Gamma 0.0000 Sum of Squared Residuals 3141.362 Root Mean Squared Error 11.44072
End of Period Levels: Mean 34.36133 Trend 0.998333	End of Period Levels: Mean 34.55815 Trend 0.641040 Seasonals: 2014 3.229070 2015 3.532230 2016 -3.013811 2017 -3.363600 2018 0.616110
Method: Holt-Winters Multiplicative Seasonal	
Date: 12/04/24 Time: 17:57 Sample: 1995 2018 Included observations: 24 Method: Holt-Winters Multiplicative Seasonal Original Series: EXK Forecast Series: EXK_SMTWMA	
Parameters: Alpha 0.0400 Beta 0.1600 Gamma 0.1100 Sum of Squared Residuals 4310.096 Root Mean Squared Error 13.40102	
End of Period Levels: Mean 27.58643 Trend 1.574607 Seasonals: 2014 1.164204 2015 1.388302 2016 1.102976 2017 0.532053 2018 0.812464	

المصدر: من اعداد الباحثين بالاستناد على مخرجات برنامج EViews



بالرجوع الى مؤشري (RSS) Sum of Squared Residuals و مؤشر (RSE) Root Mean Squared Error وذلك من أجل التأكد أن طريقة التمهيد الأسّي الغير موسمية هي الطريقة الافضل و التي يمكن الاعتماد عليها في اجراء عملية التنبؤ . و يعرف مؤشر مجموع المربعات المتبقية RSS: على أنه تقنية احصائية لقياس الانحدار و مدى ملائمة سلسلة البيانات للدالة وهو قياس لمجموع المربعات المتبقية لمقدار الخطأ بين دالة الانحدار ومجموعة البيانات بعد تشغيل النموذج. و يتم الأخذ بأصغر مجموع للمربعات المتبقية لدالة الانحدار المناسبة للبيانات, و الذي يحدد بشكل أساسي مدى قدرة نموذج انحدار على شرح أو تمثيل البيانات في النموذج. و يتم حسابه كالتالي:

$$RSS = \sum_{i=1}^n (y_i - f(x_i))^2$$

حيث : القيمة العددية للمتغير المراد التنبؤ به y_i

القيمة المتوقعة ل y_i $f(x_i)$

الحد الأعلى للمجموع n

ويعرف الخطأ المعياري المتبقي RSE بأنه الفرق بين الانحرافات المعيارية للقيم الملاحظة مقابل القيم المتوقعة و هو يقيس مدى ملائمة مجموعة نقاط البيانات مع النموذج الفعلي ، ويتم احتسابه عن طريق :

$$RSE = [RSS/(n-2)]^{1/2}$$

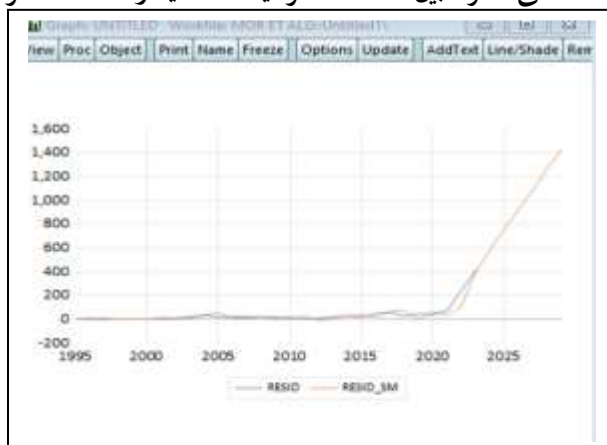
بالرجوع الى مخرجات EViews و مقارنة النتائج يتضح لنا ان نموذج التمهيد الأسّي الغير موسمية (Method Holt-Winters No Seasonal) تحقق أقل قيمة RSE و بالتالي هي أفضل نموذج من نماذج التمهيد الأسّي الذي يمكن أن تعطينا أفضل قيم للتنبؤ بالمبادلات التجارية بين البلدين وعليه سنقوم بالتنبؤ الخارجي بناء على معالجة البيانات من خلال EViews تم الحصول على النتائج التالية :

جدول رقم 5 : مقارنة بين نتائج سلسلة البيانات المتنبي بها عن طريق استخدام طريقة التمهيد الأسّي هولت وينتر الغير موسمية و السلسلة الأصلية.

View	Proc	Object	Print	Name	Freeze	Default	Sort	Edit+/-	Smpl+/-	Compare+/-
		RESID		RESID_SM						
2012		4.434000		-10.81213						
2013		13.48600		6.665148						
2014		24.63800		21.99271						
2015		19.52000		35.57852						
2016		40.56500		15.68580						
2017		57.42900		59.62103						
2018		24.11800		74.46824						
2019		46.53000		-5.167750						
2020		38.25300		64.80902						
2021		69.74000		32.09902						
2022		240.1300		98.21779						
2023		411.0000		399.1748						
2024		NA		580.9246						
2025		NA		750.8493						
2026		NA		920.7739						
2027		NA		1090.699						
2028		NA		1260.623						
2029		NA		1430.548						

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews صورة لمخرجات برنامج EViews

الشكل رقم 6: منحنى مقارنة بين السلسلة الزمنية الأصلية و السلسلة الزمنية المتنبى بها



المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews صورة لمخرجات برنامج Eviews

نلاحظ تشابه بين السلسلتين وهذا يدل على مدى دقة طريقة هولت وينتر الغير موسمية في عملية التنبؤ بالمبادلات التجارية بين البلدين.

2.2 التعليق على نتائج المبادلات التجارية المتنبى بها:

من خلال استغلال مخرجات برنامج Eviews والحصول على البيانات المتنبى بها للمبادلات التجارية بين البلدين خلال السنوات الست القادمة (2024-2029) والتي كانت كالتالي:

جدول رقم 6: للمبادلات التجارية المتنبى بها خلال الست سنوات القادمة (مليون دولار)

السنوات	2024	2025	2026	2027	2028	2029
الصادرات	580,92	750,84	920,77	1090,69	1260,62	1430,54

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews

يتضح لنا ان منحنى الصادرات يستمر في التصاعد منذ سنة 2019 وهي سنة الانطلاق في استغلال المعبر الحدودي ويستمر النهج التصاعدي له في السنوات سنوات المتنبى بها . حيث يرتفع حجم المبادلات التجارية بين البلدين بشكل كبير ليسجل 581 سنة 2024 و 751 سنة 2025 و 921 سنة 2026 و 1091 سنة 2027 و 1261 سنة 2029 ليتجاوز 1430 مليون دولار سنة 2029. وبهذا تثبت صحة الفرضية الأولى و التي نصت على "مساهمة المعبر الحدودي في الرفع من حجم المبادلات التجارية الثنائية بين البلدين.



الخاتمة:

تعد البنية التحتية عامل استراتيجي في بناء العلاقات التجارية بين البلدان وذلك نظرا للدور الذي تلعبه في جذب الاستثمارات و تحقيق التنمية و تسهيل تبادل السلع، وعليه تعمل الجارتان (الجزائري والموريتاني) وفق الاستراتيجية التي تبناها الاتحاد الافريقي بعد الإمضاء على اتفاقية انشاء منطقة التبادل الحر القارية الافريقية من أجل الرفع من معدل التبادل التجاري البيني الافريقي، على تطوير بنيتهما التحتية و تجسيد مشاريع استراتيجية مشتركة على غرار المعبر الحدودي الذي كان محور هذه الدراسة حيث تم التنبؤ بحجم المبادلات التجارية بين البلدين باستعمال طريقة التمهيد الأسّي هولت وينتر الغير موسمية من خلال استغلال معطيات السلسلة الزمنية للفترة الممتدة من 1995 الى 2023 و التنبؤ بالفترة من 2024 الى 2029. و على أساس ما سبق ذكره تم الحصول على النتائج التالية :

- مقارنة احصائيات المؤشرات الاقتصادية للبلدين يتضح البلدين يمتلكان مجموعة من المقومات التي تؤهلها لإقامة مبادلات تجارية ثنائية متميزة تعود بالنفع على كلا الطرفين.
- تظهر المشاريع المبرمجة والتي تم البدء في تنفيذها جدية الطرفين في تطوير استراتيجية لتعزيز المبادلات التجارية، على غرار انشاء مستودعات للتخزين و محطات راحة وتزويد بالوقود مما يساهم في سلاسة حركة تنقل الشاحنات. وذلك في إطار المشروع الأفريقي لإنشاء منطقة التبادل الحر القارية.
- تظهر النتائج المتنبئ بها النمو المتزايد لحجم المبادلات التجارية بين البلدين خلال الفترة 2024_2029. وعليه تبرز الأهمية الكبيرة للمشروع الاستراتيجي "المعبر الحدودي"، الذي يُعتبر حجر الزاوية في زيادة معدل التبادلات التجارية بين الطرفين. كما يمثل فرصة للجزائر لدخول السوق الأفريقية عبر موريتانيا وتنمية صادراتها خارج قطاع النفط. بالإضافة إلى ذلك، يُعد المعبر الحدودي منصة لتجسيد العديد من المشاريع الأخرى التي تعود بالنفع المتبادل، مما يعزز التنمية في المناطق الحدودية و خلق فرص عمل مباشرة و غير مباشرة بها.

قائمة المراجع:

- إدوارد كورنيش. (2007). الاستشراف مناهج استكشاف المستقبل. (حسن الشريف، المترجمون) بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون.
- الجريدة الرسمية. (04 03, 2021). بروتوكول إنشاء طريق المعبر الحدودي الجزائري الموريتاني. (16).
- مختار ولد دادا. (2007). موريتانيا رهان التحديات الكبرى.
- مصطفى زهرة. (2021). واقع وأفاق الصادرات خارج المحروقات في الجزائر (الفترة من 2010 إلى 2021). مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، 5(2)، الصفحات 135 - 148.
- اللجنة الوزارية المشتركة للانعاش الاقتصادي. (2020). الاقتصاد الموريتاني: 2019-2022 صمود و انتعاش .

<https://www.albankaldawli.org/ar/home> (30/01/2024)

- Scholtes, P. R. (1992). Le Guide Pratique Du Travail En Equipe.5.